المرصد: قتلى وجرحى بتفجير انتحاري استهدف مقراً «للجيش الحر» في أعزاز

القوات الروسية تسيطر على 3 من حقول النفط في تدمر

موقع التفجير الذي استهدف مقر لفيلق الشام التابع للجيش الحر في أعزاز

عناصر من قوات سوريا الديمقراطية

- «قوات سوريا الديمقراطية» تعلن استئناف المرحلة الثالثة من حملة تحرير الرقة
- الأمم المتحدة: 66 ألف نازح بسبب المعارك الأخيرة شمال سوريا
- تركيا: العثور على قائد الطائرة الحربية السورية جريحاً قرب الحدود

عواصم – «وكالات»: أفاد المرصد السوري، أمس الأحد، بمقتل سبعة مسلحين على الأقل، وإصابة آخرين جراء تفجير شخص لنفسه بحزام ناسف في مقر لفيلق الشام التابع للجيش الحر مدينة أعزاز الواقعة في ريف حلب الشمالي».

وقال المرصد في بيان أمس، إن «عدد القتلى مرشح للارتفاع لوجود جرحى بحالات خطرة».

وأفاد ناشطون بأن التفجير الذي هز المدينة كان انتحارياً نفذه شخص باستخدام حزام ناسف، وأن التفجير خلف قتلى وجرحى حالة بعضهم خطرة، وأن بين القتلى مدنيين وعناصر من الجبهة الشامية التي تشكل إحدى فصائل المعارضة المسلحة.

ورجحت بعض المواقع الإعلامية أن يكون الانتحاري الذي فجر نفسه من تنظيم داعش.

من جانب آخر سيطرت القوات الروسية على ثلاثة من حقول النفط والغاز شمال غرب مدينة تدمر السورية، بعد فرار مسلحي داعش منها.

وذكر مصدر ميداني سوري، أمس الأحد، أن «مقاتلين من الجيش الروسي والفيلق الخامس التابع للقوات الحكومية السورية سيطروا على حقول جحار والمهر وجزل للنفط والغاز بريف تدمر الشمالي الغربي دون أي اشتباكات بعد فرار جميع مسلحي داعش من هذه الحقول».

وبعد الفيلق الخامس الذي أعلن الجيش السوري عن تشكيله نهاية العام الماضي بتمويل وتسليح وإشراف كامل من الجيش الروسي القوة الضاربة إلى جانب الجنود الروس الذين يركزون عملياتهم على منطقة آبار النفط والغاز.

وأكد المصدر أن السيطرة على حقل جزل تمت بعد عملية إنزال قامت بها مجموعات من القوات الخاصة الروسية في الحقل ما أسهم في تسريع السيطرة على الحقل الذي يعد الأهم من بين حقول النفط والغاز السورية في المنطقة.

وتعد عملية الإنزال التي تمت في حقل جزل الثانية من نوعها في منطقة تدمر حيث قامت القوات الروسية الأربعاء الماضي بعملية إنزال على مطار تدمر العسكري سيطرت من خلالها على المطار قبل أن تقوم بتسليمه فيما بعد للجيش السوري.

وفي الوقت الذي يركز فيه الروس عملياتهم على آبار النفط ، يقاتل مسلحو حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني على محور مناجم الفوسفات التي من المقرر أن تستثمرها إيران بعد تحريرها تنفيذا لعقد وقعته مع الحكومة السورية مطلع العام الحالي.

من جهة أخرى أعلنت «قوات سوريا الديمقراطية» أمس الأحد استئناف المرحلة الثالثة من حملة تحرير مدينة الرقة وريف دير الزور في سوريا من سيطرة تنظيم داعش، وذلك بعد «توقف اضطراري لسوء الأحوال الجوية» استمر لأسبوع.

ووفقا لبيان صادر عن «غرفة عمليات غضب الفرات»، فإن العمليات التي بدأت اليوم تستهدف «عزل مدينة الرقة عن دير الزور وإحكام السيطرة الكاملة على المناطق المحاذية لنهر الفرات والعمل على إجراء تطويق كامل لمدينة الرقة ومحاصرة الإرهابيين فيها، وذلك بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي ضد الإرهاب وبدعم جوي واستشارة مباشرة على الأرض».

و«غضب الفرات» هو الاسم الذي أطلقته قوات سوريا الديمقراطية، التي يشكل الأكراد أكبر مكون فيها، على معركة تحرير الرقة المعقل الأبرز لتنظيم داعش في سوريا.

وأضاف البيان الصادر اليوم أن الأسبوع الماضي «كان فرصة لإعادة النظر في ترتيب قواتنا وإيصالها إلى مستوى عالي يمكنها من التعامل مع الموقف وحساسية المهمة».

وكانت «سوريا الديمقراطية» أعلنت مطلع فبراير الماضي بدء المرحلة الثالثة من معركة تحرير الرقة.

وتحصل هذه القوات على عتاد أمريكي، كما يقدم طيران التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الدعم الجوي لعملياتها.

من ناحية أخرى نزح 66 ألف شخص جراء المعارك الأخيرة ضد تنظيم داعش في محافظة حلب بشمال سوريا، بحسب ما كشف تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أمس الأحد.

ويتضمن هذا العدد «نحو 40 ألفاً من مدينة الباب وبلدة تادف المجاورة، إضافة إلى 26 ألفاً من شرق الباب» في محافظة حلب، وفقاً للتقرير.

ومني تنظيم داعش الإرهابي بخسارة ميدانية بارزة قبل أكثر من أسبوع مع طردهم من مدينة الباب، أبرز معاقلهم في محافظة حلب، والتي سيطرت عليها القوات التركية والفصائل المعارضة المقربة منها في حملة «درع الفرات» التي بدأت في أغسطس (آب) الماضي.

وأفاد التقرير الأممي أن 39766 شخصاً نزحوا من المدينة وقروا شمالاً إلى مناطق تسيطر عليها فصائل أخرى معارضة، لا يزالون غير قادرين على العودة بسبب انتشار القنابل والألغام التي زرعها الجهاديون قبل انسحابهم.

وأضاف «أن 26 ألفاً آخرين هربوا من شرق الباب حيث تقود قوات النظام السوري معارك ضد تنظيم داعش».

وفر عدد كبير من هؤلاء إلى مناطق محيطة بمدينة منبج التي تسيطر عليها قوات سوريا الديموقراطية المدعومة من الولايات المتحدة.

وشاهد مراسل لفرانس برس عشرات العائلات على الطريق المؤدية إلى منبج على دراجات نارية وفي سيارات وحافلات صغيرة محملة بالأطفال إلى جانب الحقائب والأكياس.

وكان المرصد السوري لحقوق الانسان أفاد أمس السبت أن «أكثر من ثلاثين ألف مدني، معظمهم من النساء والأطفال، نزحوا من ريف حلب الشرقي منذ السبت الماضي هرباً من القصف المدفعي والغارات السورية والروسية الكثيفة المواكبة لهجوم تشنه قوات النظام للسيطرة على مناطق بأيدي المتشددين».

وأدى النزاع الدائر في سوريا منذ مارس 2011، إلى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

وتضم حلب عشرات آلاف النازحين، معظمهم يقيمون في مخيمات قرب الحدود التركية.

من جهة أخرى أفادت وسائل إعلام تركية، بأن السلطات التركية عثرت أمس الأحد على طيار الطائرة الحربية السورية، التي تحطمت بالقرب من الحدود السورية التركية جريحا.

وكانت وكالة أنباء «دوغان» التركية، قد نقلت أمس السبت، عن حاكم إقليم خطاي التركي قوله «إنه السلطات التركية تمكنت من العثور على حطام طائرة حربية يرجح أنها تابعة للقوات الجوية السورية التي تحطمت على الجانب التركي للحدود مع سوريا».

كما أن مصدر عسكري سوري أكد لوكالة «سانا» فقدان الاتصال بطائرة حربية كانت في مهمة استطلاعية بالقرب من الحدود التركية، مشيراً إلى أن البحث جار عن الطيار.

ومن جهتها نقلت مصادر تركية عن رئيس الوزراء بن علي يلدريم أمس، تأكيده تحطم طائرة حربية يعتقد أنها سورية فوق الأراضي التركية.

وأكد يلدريم أن البحث جار عن الطيار الذي ربما هبط على الجانب التركي من الحدود، قائلا: «لم يعرف بعد سبب تحطم الطائرة ربما يكون السبب الأحوال الجوية».

ومن جانب آخر، أعلن والي هاتاي (لواء إسكندرون) أن الدرك التركي وصل إلى مكان سقوط الطائرة، ولم يعثر على الطيار.

وكانت وكالة «رويترز» نقلت عن مصادر تركية أن طائرة حربية من طراز ميغ23- يرجح أنها تابعة لسلاح الجوي السوري تحطمت على جانب الحدود السورية، ويعتقد أن الطيار تمكن من القفز قبل تحطمها.

كما أفادت وسائل إعلام بأن عناصر من تنظيم «أحرار الشام» أعلنوا عن إسقاطهم لمقاتلة سورية من طراز ميغ- 21 شمال غربي سوريا.

كما نقلت عن مصدر عسكري سوري، أن الطائرة تحطمت نتيجة عطل فني وليس بسبب نيران المسلحين، «فعلى الأغلب توقف محرك الطائرة».

قوات حفتر تحاول استعادة موقع رأس لانوف شمال ليبيا

مسلحون في ليبيا

طرابلس – «وكالات»: تحاول قوات المشير خليفة حفتر، منذ السبت، استعادة موقع نفطي هام في شمال شرق ليبيا، بعد أن سيطرت عليه الجمعة مجموعات مسلحة منافسة.

وقال العقيد مفتاح المقريف مسؤول المنشآت النفطية المقرب من حفتر، إن «قواتنا تتجمع وتستعد لمهاجمة رأس لانوف».

وأضاف العقيد أحمد المسماري المتحدث باسم الجيش الوطني بقيادة حفتر، إن «سرايا الدفاع عن بنغازي وصلت إلى مطار رأس لانوف الرئيسي»، موضحاً أن «القوات المهاجمة زودت بمدرعات حديثة ورادار للتشويش على الدفاع الجوي».

وتشهد ليبيا فوضى وانقسامات منذ إطاحة نظام معمر القذافي في 2011، وتتنافس فيها سلطتان هما حكومة وفاق في طرابلس تحظى بدعم المجتمع الدولي، وأخرى في الشرق لا تعترف بها وتتبع لها قوات مسلحة يقودها المشير خليفة حفتر.

وكانت قوات حفتر سيطرت في سبتمبر الماضي على موانئ النفط الأربعة في شمال شرق ليبيا (الزويتينة والبريقة ورأس لانوف والسدرة) التي تؤمن معظم صادرات النفط الليبي، وكانت حتى سبتمبر تحت سيطرة قوة حرس المنشآت النفطية الموالية لحكومة الوفاق.

وأضاف المسماري أن «الوضع العسكري تحت السيطرة العامة» في منطقة الهلال النفطي، مشيراً إلى أن «المعركة مستمرة وتتم بتوجيهات من قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر».

ومن جهتها، أكدت حكومة الوفاق الوطني المدعومة دولياً ولا تعترف بها الحكومة الموازية في شرق ليبيا، في بيان مساء الجمعة أن «لا علاقة لها بالتصعيد العسكري الذي وقع في منطقة الهلال النفطي، ولم تصدر عنها أي تعليمات أو أوامر لأي قوة كانت بالتحرك نحو المنطقة».

تأجيل دعوى استمرار تنفيذ اتفاقية «تيران وصنافير» لـ 19 مارس

مصر: أوضاع حقوق الإنسان ترتبط بالتزامات دستورية واضحة

أحداث عنف بولاق الدكرور

- الحكم على المتهمين بقضية «أحداث عنف بولاق» 2 أبريل

القاهرة – «وكالات»: قال المتحدث باسم الخارجية المصرية، أحمد أبو زيد، إن الخارجية الأمريكية دأبت على إعداد تقارير دورية عن أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأخرى، وهو ترتيب أمريكي ينطلق من اعتبارات داخلية ويعكس وجهة النظر الأمريكية، ولا يرتبط بأي حال بالأطر القانونية التعاقدية التي تلتزم بها مصر أو منظمات الأمم المتحدة التي تتمتع مصر بعضويتها.

وأكد المتحدث باسم الخارجية في بيان له على أن أوضاع حقوق الإنسان في مصر ترتبط بالتزامات دستورية واضحة، ويتم مراقبتها من جانب المؤسسات الوطنية المصرية، الحكومية او المستقلة مثل المجلس القومي لحقوق الإنسان، فضلا عن مجلس النواب الذي يراقب ويتابع أداء السلطة التنفيذية في كافة مناحي عملها.

من جهة أخرى قررت محكمة مصرية، تأجيل نظر دعوى تطالب بإسقاط أسباب حكم المحكمة الإدارية العليا القاضي ببطلان اتفاقية «تيران وصنافير»، لجلسة 19 مارس لإعلان الخصوم.

وتطالب الدعوى، التي أقامها المحامي أشرف فرحات، باستمرار تنفيذ حكم الأمور المستعجلة السابق بسريان تنفيذ الاتفاقية، مختصمة كلا من رئيس الجمهورية بصفته، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب ووزير الدفاع ووزير الداخلية، ورئيس هيئة قضايا الدولة، والمحامين خالد علي وعلي أيوب.

وأشارت الدعوى، إلى ضرورة الحكم بصيغة تنفيذية موضوعية بإسقاط مسببات الحكم رقم 74236 الصادر من دائرة الفحص بمجلس الدولة وبانعدام وجود الحكم في الدعويين الصادرتين عن محكمة القضاء الإداري، والذي قضى بوقف سريان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، واعتبار ذلك الحكم كأن لم يكن، وإزالة كل ما لهما من آثار والاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من محكمة مستأنف الأمور المستعجلة والقاضي بسريان اتفاقية ترسيم الحدود ونقل تبعية الجزيرتين للسعودية.

واستند فرحات في دعواه، إلى أن الحكم الصادر من دائرة الفحص بمجلس الدولة قد خرج عن سياق الأحكام فظل يسلب كل الجهات القضائية وسلطات الدولة وما خصها الدستور والقوانين به، واعتبر أن القضاء الإداري في الدولة هو الذي يجمع كل سلطات الدولة سواء التنفيذية أو القضائية أو التشريعية.

وأصدرت المحكمة الإدارية العليا في 16 يناير الماضي حكماً نهائياً وباتاً برفض طعن هيئة قضايا الدولة على حكم القضاء الإداري ببطلان توقيع ممثل الدولة على اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية.

ووقعت مصر والسعودية، في أبريل الماضي، اتفاقية يتم بموجبها نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر إلى المملكة العربية السعودية.

ووافق مجلس الوزراء، نهاية ديسمبر الماضي، على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، وأحالها لمجلس النواب لمناقشتها.

من ناحية أخرى حجزت محكمة مصرية، أمس الأحد، محاكمة 3 متهمين للحكم في «أحداث عنف بولاق الدكرور» لجلسة 2 أبريل المقبل.

ووجهت النيابة للمتهمين تهم الانتماء لجماعة أسست على خلاف القانون، الغرض منها تعطيل الدستور ومنع مؤسسات الدولة من أداء عملها.

كما وجهت النيابة للمتهمين تهم البلطجة والعنف وحيازة وإحراز الأسلحة النارية وتكدير السلم العام.